على هامش الحفل الختامي لها

العجمي: جائزة «خالد العيسى الصالح» تهدف لتكريم مبادرات العمل الخيري

العجمي يلقي كلمته

سعد العتيبي يلقي كلمته

الوزارة تعتبرها نموذجا يحتذى في مجال تعزيز القيم الإنسانية في مجتمعاتنا
الجائزة تمثل دافعا قويا للمؤسسات والعاملين في هذا المجال للإسهام برفع مستوى الأداء
العتيبي: جاءت لتجسد الرؤية الطموحة للارتقاء بالعمل الخيري نحو المؤسسية والاحترافية
النسخة الخامسة منها تميزت بإضافة معايير جديدة تواكب التطلعات المستقبلية

قال مدير إدارة المبرات والجمعيات الخيرية بوزارة الشؤون الاجتماعية عبدالعزيز العجمي إن جائزة "خالد العيسى الصالح" للتميز في العمل الخيري والإنساني تهدف إلى تكريم المبادرات المتميزة في مجال العمل الخيري وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة وخدمة المجتمع.

جاء ذلك في تصريح أدلى به العجمي لـ "كونا" على هامش الحفل الختامي لجائزة "خالد العيسى الصالح" بدورته الخامسة المقام بمكتبة البابطين المركزية للشعر العربي ممثلا وزير الشؤون الاجتماعية والأسرة والطفولة الدكتورة أمثال الحويلة راعية الاحتفالية وبتنظيم اتحاد الجمعيات والمبرات الخيرية الكويتية وحضور عدد من الجهات والمؤسسات الخيرية من داخل وخارج البلاد.

وأشار العجمي إلى أن الجائزة تعد واحدة من أبرز الجوائز التي تكرم الجهود المبذولة في مجال العمل الخيري والإنساني في دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي والوطن العربي مبينا أن الوزارة تعتبرها "نموذجا يحتذى في مجال تحفيز العمل الخيري وتعزيز القيم الإنسانية في مجتمعاتنا".

وأكد أن الجائزة تمثل دافعا قويا للمؤسسات والأفراد العاملين في هذا المجال للاسهام رفع مستوى الأداء وتشجيع الابتكار في المشاريع الإنسانية مشددا على أن المشاركة الواسعة التي تشهدها الجائزة في نسختها الخامسة من البلاد والأشقاء في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان تعكس روح التعاون والتكامل بين دول الخليج والالتزام المشترك في دعم العمل الخيري.

ووجه الشكر والتقدير إلى القائمين على إنجاح الجائزة في موسمها الخامس وإلى العم خالد العيسي الصالح وعائلته الكريمة والجمعيات والمؤسسات العاملة بالقطاع الخيري على دعمهم المستمر لهذا الحدث.

بدوره قال رئيس اتحاد الجمعيات والمبرات الخيرية سعد العتيبي لـ "كونا" إن الجائزة تمثل محطة بارزة بمسيرة العمل الخيري في البلاد مشيرا إلى أنها جاءت لتجسد الرؤية الطموحة للارتقاء بالعمل الخيري الكويتي نحو المؤسسية والاحترافية.

وأوضح العتيبي أن النسخة الخامسة من الجائزة تميزت بإضافة معايير جديدة تواكب التطلعات المستقبلية حيث شجعت المؤسسات المشاركة على تبني الابتكار في تنفيذ المشاريع وإبراز دور التقنية الحديثة والإعلام في تعزيز الأثر الإيجابي للعمل الخيري لافتا إلى حرص "اتحاد الجمعيات والمبرات" على التمسك بالتنافسية الراقية ترسخ ثقافة التطوير المستمر.

وذكر أن الاتحاد يؤمن بأن الجائزة بداية لمزيد من التقدم والريادة استنادا لما برزت به البلاد كرائدة بمؤسسية العمل الخيري المارج بين الكفاءة والابتكار الى جانب الالتزام التام بالشفافية والحوكمة لتأتي مبادراتها الخيرية لتخدم مختلف الفئات في الداخل والخارج.

وتم توزيع جوائز خلال الحفل الختامي على أربعة مجموعات في مجال المؤسسات المتميزة حيث فاز بالجائزة الأولى "جمعية الرحمة العالمية" الكويتية ومن دول الخليج "الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام" بالرياض "إنسان" السعودية كما فاز بجائزة الريادة الإلكترونية بالمركز الأول "جمعية الراسخون في العلم الخيرية" الكويتية واخيرا مبرة "ابراهيم البغلي" الكويتية في مجال المبرات المتميزة في عملها المؤسسي.

خالد العيسى الصالح متحدثا في الحفل

الحضور من الجهات والمؤسسات العاملة في القطاع الخيري

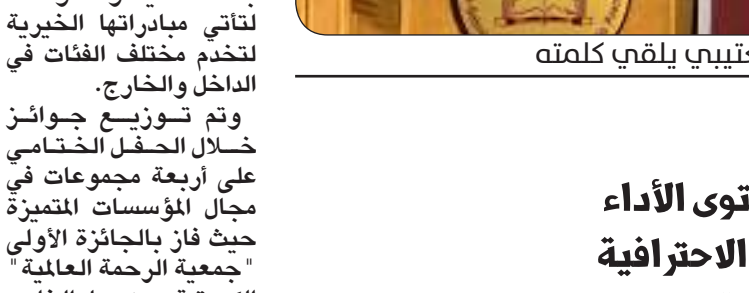
جانب من الحضور

تتمات

الخليجي

الخليجي، بشأن الأوضاع في سوريا ولبنان، والذي عقد في الكويت أمس الخميس، برئاسة وزير الخارجية عبد الله اليحيا رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، ومشاركة وزراء الخارجية في دول المجلس، والأمين العام لمجلس التعاون جاسم البديوي.

وأكد المجلس الوزاري أهمية احترام سيادة الجمهورية العربية السورية الشقيقة، واستقلالها ووحدة أراضيها، ورفض التدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية، والتصدي للإرهاب والفوضى ومكافحة التطرف والغلو والتحريض، واحترام التنوع وعدم الإساءة لمعتقدات الآخرين.

وأعرب المجلس الوزاري عن دعمه لكل الجهود والمساعي العاملة على الوصول إلى عملية انتقالية شاملة وجامعة، تحقق تطلعات الشعب السوري الشقيق في الاستقرار والتنمية والحياة الكريمة، كما أكد المجلس الوزاري على أن أمن سوريا واستقرارها ركيزة أساسية من ركائز استقرار أمن المنطقة.

ورحب المجلس بالخطوات التي تم اتخاذها لتأمين سلامة المدنيين وحقن الدماء، وتحقيق المصالحة الوطنية والحفاظ على مؤسسات الدولة السورية ومقدراتها، وقرار حل الميليشيات والفصائل المسلحة، وحصر حمل السلاح بيد الدولة، باعتبار هذه الخطوات ركائز رئيسية للحفاظ على الأمن والاستقرار في سوريا، واستعادتها لدورها الإقليمي ومكانتها الدولية.

كما رحب المجلس الوزاري بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة، إلى انشاء بعثة للأمم المتحدة لمساعدة ورعاية العملية الانتقالية في سوريا، مع التأكيد على ضرورة التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك سيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحسن الجوار وفض النزاعات سلميا، حفاظا على السلم والأمن الاقليمي والدولي.

وأكد المجلس الوزاري على مضامين البيان الصادر عن وزراء خارجية لجنة الاتصال العربية الوزارية بشأن سوريا، في 14 ديسمبر 2024 في مدينة العقبة، بخصوص دعم جهود الأمم المتحدة في مساعدة الشعب السوري في إنجاز عملية سياسية، يقودها الأشقاء السوريون، ورعاية اللاجئين والنازحين والعمل على عودتهم الطوعية والآمنة إلى ديارهم وفقا للمعايير الدولية.

وأدان المجلس الوزاري الهجمات الإسرائيلية المتكررة على الجمهورية العربية السورية الشقيقة، بما في ذلك احتلال المنطقة العازلة على الحدود السورية، في انتهاك صارخ لسيادة سوريا واتفاق فض الاشتباك المبرم في العام 1974، مشددا على ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته لوقف هذه الاعتداءات على الأراضي السورية وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي السورية المحتلة.

كما أكد "الخليجي" أن هضبة الجولان أرض سورية عربية، وأدان قرارات الاحتلال الإسرائيلي بالتوسع في الاستيطان في الجولان المحتلة، في انتهاك جسيم لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولتمكين سوريا اقتصاديا دعا المجلس الوزاري إلى رفع العقوبات عنها، كما دعا كل الشركاء والدول والمنظمات المعنية إلى تقديم كل وسائل الدعم للشعب السوري الشقيق، مؤكدا على استمرار دول مجلس التعاون في تقديم المساعدات الإنسانية. وبشأن لبنان أكد المجلس الوزاري على مواقف مجلس التعاون الثابتة، بشأن دعم سيادة لبنان وأمنه واستقراره ووحدة أراضيه، وأهمية تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية هيكلية شاملة تضمن تغلب لبنان على أزمته السياسية والاقتصادية، وعدم تحوله إلى نقطة انطلاق للإرهاب وتهريب المخدرات ،وكافة الأنشطة التي تهدد أمن واستقرار المنطقة، مشددا على أهمية دور القوات المسلحة اللبنانية وقوات الأمن الداخلي.

كما أكد المجلس الوزاري ضرورة الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار في لبنان، مدينا استمرار الاعتداءات الإسرائيلية التي نتج عنها الآلاف من الضحايا المدنيين، وتهجيرهم وتدمير البنية التحتية والمنشآت المدنية والصحية، بالإضافة إلى الهجمات التي تعرضت لها قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في لبنان "يونيفيل".

وشدد المجلس الوزاري على ضرورة تطبيق قرارات مجلس الأمن بشأن لبنان خاصة القرار 1701 واتفاق الطائف، لاستعادة الأمن والاستقرار الدائم في لبنان، وضمان احترام سلامة أراضيه واستقلاله السياسي وسيادته داخل حدوده المعترف بها دوليا، وبسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية.

وأكد المجلس الوزاري على دعم جهود المجموعة الخماسية بشأن لبنان التي أكدت على إجراء الانتخابات الرئاسية في أقرب وقت ممكن وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة، لوفاء الحكومة اللبنانية بمسؤولياتها تجاه مواطنيها، مشيدا بجهود أصدقاء وشركاء لبنان في استعادة وتعزيز الثقة والتعاون بين لبنان ودول مجلس التعاون، ودعمهم لدور الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي في حفظ أمن لبنان. ونوه المجلس الوزاري بالمساعدات السخية المقدمة من دول مجلس التعاون إلى الشعب اللبناني الشقيق، وبما قدمته الدول الشقيقة والصديقة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة في لبنان.

وفيما يتعلق بقطاع غزة، أكد المجلس الوزاري وقوف مجلس التعاون الثابت والدائم إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق والدفاع عن حقوقه المشروعة، معربا عن تطلع دول المجلس لنجاح جهود الوساطة القطرية المصرية الأمريكية للإفراج عن الرهائن والمحتجزين.

وشدد على ضرورة التوصل الى وقف فوري ودائم وشامل لإطلاق النار، وإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، وفتح جميع المعابر بشكل فوري ودون شروط وضمان ايصال المساعدات الإنسانية والإغاثية والإمدادات الطبية لتلبية الاحتياجات الأساسية لسكان قطاع غزة.

اللجنة العليا

أضافت الوزارة أن اللجنة قررت سحب شهادة الجنسية الكويتية، وفقا للمادة "21 مكرر أ" من قانون الجنسية الكويتية رقم "15" لسنة 1959م وتعديلاته غش وأقوال كاذبة "تزوير"، وممن يكون قد اكتسبها معهم بطريق التبعية، وعددهم 94 حالة، الحاصلين عليها وفقا للمادة الأولى.

أضافت أن اللجنة قررت كذلك سحب الجنسية الكويتية لحالتين وفقا للمادة "13" فقرة "1" من قانون الجنسية الكويتية رقم "15" لسنة 1959م "مادة ثامنة" وتعديلاته غش وأقوال كاذبة. كما قررت اللجنة العليا سحب الجنسية الكويتية، وفقا للمادة "13" فقرة "4" من قانون الجنسية الكويتية رقم "15" لسنة 1959م "مادة ثامنة" وتعديلاته، وعددهم 3599 حالة ينتمون إلى 54 دولة مختلفة.

وبينت أن اللجنة قررت اسقاط شهادة الجنسية الكويتية، وفقا للمادة "14" من قانون الجنسية الكويتية رقم "15" لسنة 1959م لحالة واحدة.

أكد ديوان الخدمة المدنية، استمرار صرف المرتب الشهري كاملا، للموظفات المسحوبة جنسياتهن استنادا إلى المادة الثامنة من قانون الجنسية الكويتي.

وقال رئيس الديوان الدكتور عصام الربيعان في بيان لـ "كونا"، أمس الخميس، إنه تم إصدار بيان لجميع الجهات الحكومية، بشأن الموظفات المسحوبة جنسياتهن استنادا إلى المادة الثامنة من قانون الجنسية الكويتي لمعالجة أوضاعهم.

وأوضح الربيعان أنه تمت الموافقة على الاستعانة بالموظفات المسحوب جنسياتهن، بموجب عقد الاستعانة بالخبرات، وفقا لقرار مجلس الخدمة المدنية اعتبارا من اليوم التالي لسحب الجنسية ولمدة سنة. أضاف أن المستعان بها سيتم منحها مكافأة شهرية شاملة، تعادل إجمالي آخر مرتب شهري شامل كانت تستحقه قبل سحب الجنسية.

وأكد ضرورة مراعاة الجهات لمخاطبة الديوان قبل إبرام العقد مع الموظفة، مع جواز تجديد العقد بعد العرض على الديوان، ومراعاة ما يصدر من تعليمات عن الجهاز المركزي، لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بهذا الشأن.

الطبطبائي

مختلف الدول.

ونقل البيان عن الوزير، تأكيده أن الجهود تأتي في صميم أولويات خطته بوزارة التربية، بهدف تحقيق نظام تعليمي، يواكب التطورات العلمية ويلتزم بالمعايير العالمية، مشددا على أهمية تعزيز الشراكة مع المنظمات الدولية، لضمان تقديم تعليم بجودة عالية وفق المقاييس المعتمدة بما يسهم في رفع تصنيف دولة الكويت عالميا في مجال التعليم.

وأوضحت الوزارة أن الاجتماع يأتي في إطار الجهود المبذولة، لتعزيز كفاءة العملية التعليمية والارتقاء بمخرجاتها، وضمن رؤية شاملة لدى وزير التربية للتطوير عبر إدخال مسارات تعليمية متنوعة وتصميم مناهج جديدة وتقديمها ومراقبتها بما يعكس تطلعات الكويت المستقبلية.

أضافت أن تطوير المناهج الدراسية تهدف لتحقيق نقلة نوعية في المخرجات التعليمية، من خلال تبني استراتيجية لبناء نظام تعليمي مستدام وشامل يشجع على الإبداع والابتكار ويتناسب مع الثقافة والبيئة الكويتية.

مكة المكرمة

وفيما يلي نص الاتفاق :

الحمد لله الذي أمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى، ونهي عن الفحشاء والمنكر والبغي، وأمر بالإصلاح بين المتخاصمين، فجعل العفو رفعة للنفوس وسببًا لنيل رضوانه، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وإمام المتقين سيدنا محمد، الذي أرسى دعائم المحبة وأقام ميزان العدل، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: في يوم الاربعاء الموافق 24 جماد الثاني 1446هـ، الموافق 25 ديسمبر 2024م، اجتمع أهل الخير والصلاح، "الشيخ مرعي بن مبارك بن هادي بن محفوظ" و "الشيخ سليمان بن صالح بن جربوع الصيعري" في رأب الصدع مما كان من "مبخوت بن عوض بن ملهي الصيعري" وورثة "أحمد أبو بكر الحاج بن محفوظ"، ومن أجل إصلاح ما أفسده الشيطان فقد تمت مساعي للصلح بين "وجهاء قبيلة الصيعر"، وشيخ القبيلة بن محفوظ "مرعي بن مبارك بن هادي بن محفوظ" وكافة ورثة المرحوم "أحمد ابوبكر الحاج بن محفوظ"، وقد أثمرت هذه المساعي بتوفيق من الله سبحانه وتعالى على :

أولا: تم "الاتفاق الشرعي صلحاً"، وبموجبه قد التزم كل من: الشيخ عبد الحبيب بن مرزوق بن ملهي الصيعري ومنصر بن حسن بن ملهي الصيعري وعمر بن عوض بن ملهي الصيعري، التزاماً حازماً صافياً معقوداً عقدة الإيمان خالصاً جلياً في البيان، لا رجعة فيه ولا قولا يليه.

ثانيا: بعد استلام الدية يلتزم أصحاب الدم ورثة المقتول بالتنازل عن تنفيذ حكم القصاص في القاتل مبخوت بن عوض بن ملهي الصيعري، وبعد استلام الدية أقرّ الطرفان بتنفيذ هذا الاتفاق وأصبحا أحبة متآخين في الله لا يحملون ضغينة ولا نفس ضعيفة، وقد قصدا وجه الله الكريم في كل قول حُرر أو فعل سمع بينهم، طلبًا لمرضاة الله وتجنبًا للفتنة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وقد أقرّ الشيخان مرعي مبارك بن محفوظ وسليمان بن جربوع الصيعري، جزاهما الله خيراً، ليكونوا شهداء على اتفاق كريم وصلح مبارك بين طرفين شريفين، بحضور أهل العلم والمروءة، ساعين إلى إرساء دعائم السلام، وامتثالاً لأمر الله بالتعاون على البر والتقوى.

عدوان إسرائيلي

واستهدفت الغارات مطار صنعاء وميناء الحديدة ومنشآت نفطية ومحطات كهرباء. وأوضح مصدر عسكري في حديثه مع إذاعة جيش الاحتلال أن هذه الغارات "هي الأوسع" التي يشنها جيش الاحتلال على مواقع في اليمن.

يشار إلى أن هذه هي المرة الرابعة التي يستهدف فيها الطيران الإسرائيلي أهدافاً داخل اليمن، حيث شنّ غارات جوية في يوليو ، وغارة أخرى في سبتمبر على محافظة الحديدة الساحلية، كما شن غارات جوية على صنعاء والحديدة الخميس الماضي، بالإضافة إلى غارات اليوم.

البرد يودي

وفاة طفلة حديثة الولادة، تبلغ من العمر 3 أسابيع، وتدعى سيلا محمود الفصيح، أمس (الأربعاء) بعد أن تجمدت حتى الموت في مخيم النازحين بمنطقة المواصي في خان يونس جنوب قطاع غزة. من جهته، أعلن الدكتور أحمد الفرا، رئيس قسم طب الأطفال والتوليد في مستشفى ناصر في خان يونس، وفاة طفلين آخرين في مخيمات غزة خلال اليومين الماضيين – يبلغان من العمر ثلاثة أيام وشهر واحد – بسبب انخفاض درجات الحرارة وعدم القدرة على الوصول إلى مأوى دافئ.